التوظيف يجدد الحياة في نفوس الشباب

الوظيفة السقف الذي يحلم به الكثير من الشباب فمنهم من سخر إمكانياته وقدراته وطاقته لتحقيقه وليس التوقف عنده بل ومن خلاله يتم إنجاز مشاريع مستقبلية..هذه الوظيفة شهدت مؤخراً زحزحة مياهها الراكدة بعد أن كانت الجهات تتأخر وتماطل في إعلانها في التوقيت المناسب مع التخرج.. ويرتبط إعلانها بروتين طويل ومميل ويحتاج إلى إمكانيات هذا في وقت زادت فيه أهمية الحصول عليها مع ما أضافته استراتيجية الأجور والمرتبات مع زيادة الأجور التي يعول عليها في تحسين الحياة المعيشية في الأسابيع الأخيرة. لوحظ أن هناك جهداً ملموساً تسعى من خلاله الخدمة المدنية ومختلف مؤسسات الدولة لتوفير وظائف عمل للشباب معتمدة في ذلك على توجيهات القيادة السياسية القاضية بتوظيف ٢٥٪ من طالبي الوظيفة وشهدنا إقبالاً كثيفاً من قبل طالبي التوظيف على مكاتب الخدمة المدنية ووسائل الإعلام لعل أحداً منهم يسمع أسمه بين الناجحين من أصحاب الوظائف وآخر تراه يستخدم كل الأساليب لعله يحصل على وظيفة مناشداً الاعتماد على معايير المفاضلة الحيادية هذا مادعا إليه.

تحقيق/ مفيد درهم

شـــبـــاب:

توفير فرص العمل بداية للقضاء على البطالة ونطالب بمزيد من الاهتمام بنا

الشاب عبدالكريم عبدالوهاب أحد طالبي التوظيف والذي وجدناه ينتظر دوره على أحد أبواب وزارة الخدمة المدنية، حيث يقول: تقدمت إلى الخدمة المدنية بوثائقي مكتملة ولي أكثر من أربع سنوات أجدد القيد منتظراً نتيجة المفاضلة.

ويضيف: أغلقت جميع الأبواب في وجوهنا ولم نجد لا أعمالاً خاصة ولا حرفاً يدوية وشكلنا عبئاً على أنفسنا وأسرنا وغدونا عالة على المجتمع ونحن الآن ننتظر دورنا ضمن الوظائف المعتمدة إلى عام ٢٠١٥م.

بعض الشباب ممن نزلت أسماؤهم في كشوفات التوظيف الأخيرة عبروا عن فرحتهم بالتوظيف واعتبروا الخطوات التي قامت بها الجهات المعنية في مجال التوظيف بداية الطريق للقضاء على البطالة وطالبوا الجهات المعنية بمزيد من الاهتمام في هذا الشأن.

× يقول فهد عبدالوهاب الشيخ: بعد أن يئست من التوظيف في أجهزة الدولة جاءت توجيهات القيادة السياسية المتضمنة توظيفنا لترسم الفرحة على وجوهنا وتبعث السعادة في نفوسنا وتشعرنا أننا ضمن اهتمام مؤسسات الدولة.

وعلق اسكندر رفيق عبدالله على توظيف هذا العام قائلاً: لاشك أن توظيفنا هذا العام يدل على أن الجهات المعنية قامت بدورها في هذا المجال، مشيرا إلى أن الكثير من أصحابه أخذوا حصتهم من التوظيف الأخير مما غير حياتهم إلى الأفضل، وأردف قائلاً: من الأمانة أن نشيد بدور الجهات المعنية في مجال التوظيف الأخير كونه يأتي في إطار التخفيف من مشكلة البطالة التي يعاني منها الكثير وطالب الجهات المعنية بمزيد من الاهتمام في هذا الشأن.

توفير فرص عمل

ويشير الدكتور أبو بكر حسين راسم إلى أن على الحكومة مسئولية كبيرة في توفير فرص عمل حكومية مناسبة لجميع أبناء الوطن وليس للشباب فقط وتنفيذ المشاريع الانتاجية الحقيقية التي تساهم بشكل فاعل في توفير فرص عمل للعاطلين وتحد من البطالة المنتشرة في البلاد إلى جانب التشجيع على الاستثمار المحلي والخارجي بطرق أكثر جدية وإيجابية وتبني وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى توفير فرص عمل للعاطلين وتوسيع مدارك الناس وتشجيعهم على مثل هذه المشاريع.

وناقش اجتماع موسع برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني الأسبوع الماضي بمدينة المكلا الإجراءات القانونية بشأن استكمال إجراءات التوظيف والخطوات التي اتخذها مكتب الخدمة المدنية بهذا الشأن.

واستعرض الاجتماع الإجراءات القانونية والعملية المتبعة لدى مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة والأسس والمعايير المنظمة لعملية التوظيف الصادرة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

وتطرق الاجتماع إلى الخطوات الجارية حالياً لتوزيع الدرجات الوظيفية بعد مراجعة الكشوفات المرفوعة من السلطات المحلية في المديريات ومقترحاتهم بالتوزيع وفقاً واحتياجات المديريات.

وفي الاجتماع قدم المعنيون بمكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة شرحاً مفصلاً حول ما تم إنجازه بدءاً بالمقابلات الشخصية مع المرشحين لشغل الوظائف الجديدة أو مراجعة البيانات الخاصة بالمقبولين للتوظيف والنظر في التظلمات المرفوعة بالإضافة إلى استكمال الإجراءات القانونية فيما يخص توزيع الدرجات الوظيفية.

وفي محافظة إب بدأت قبل أسبوع عملية توزيع المرشحين لشغل الوظائف الجديدة التي أعلنت عنها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات نهاية شهر ابريل الماضي تنفيذاً للتوجيهات العليا بخصوص استيعاب٢٥٪ من إجمالي العمل المقيدة أسماؤهم لدى ديوان عام الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة وعموم المحافظات، حيث باشر المكتب مهامه في توزيع المرشحين والمرشحات من حملة الشهادات العلمية المختلفة وذلك بعد أن تم الانتهاء من الإجراءات الأولية التي تمثلت باستقبالهم وإجراء المقابلات الشخصية معهم والمطابقة في المؤهلات والتخصصات والتأكد من كافة المعلومات والبيانات والنظر في التظلمات المقدمة من بعض من ادعوا أنهم مظلومون ومتضررون.

وأوضح الأخ خطاب يحيى شجاع الدين ؟ مدير عام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة إب- أنه تم تشكيل لجان متخصصة للنظر في التوزيع على أن يتم ذلك على أساس التخصص العلمي ووجود الحاجة في الجهة المناسبة وبحسب كل مديرية مؤكداً في تصريح لـ" الثورة" أن المكتب يعمل بكل طاقمه وبكل جد واجتهاد من أجل أن ينجز أعماله ومهامه في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى له استكمال بقية الإجراءات ومن ثم الرفع بالأسماء إلى الوزارة لإصدار فتاوى التوظيف لهم ومن ثم إرسالهم إلى وزارة المالية لغرض التعزيز بالمستحقات المالية إلى الجهات المعنية.

إجراءات

ويقول سعد حزام الحاج ؟ مدير عام تكنولوجيا المعلومات بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات- قامت الوزارة بإعداد نظام آلي للمفاضلة بين طالبي التوظيف مترجمة قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤ لسنة ٢٠١١م بشأن استيعاب ٢٥٪ من إجمالي قاعدة بيانات طالبي التوظيف المسجلين لديها وإعلان أسماء المرشحين وستعمل فيما بعد على عملية توزيع المرشحين التي على ضوئها سيتم إصدار الفتاوى آلياً الذي سيقضي على أي تجاوز ثم ستبلغ وزارة المالية عبر الربط المتوفر فيما بينها من أجل صرف التعزيز وأكد على أن عملية التوظيف الأخيرة تمت من خلال جمع قواعد البيانات من مراكز المعلومات الفرعية بالديوان والمحافظات ولذلك من الطبيعي أن تكرر بعض الأسماء التي سيتم معالجتها ويدعو الجهات المعنية إلى تنفيذ التوجيهات العليا في هذا الشأن.

وعقد مجلس الشورى اجتماعه الخامس من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي ٢٠١١م برئاسة رئيس المجلس وقف خلاله أمام التقرير المقدم من وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول التوظيف على ضوء التوجيهات العليا الخاصة بتوظيف ٦٠ ألفاً من خريجي الجامعات وبنسبة ٢٥٪ موزعة على مختلف محافظات الجمهورية.

بعد ذلك قدم وزير الخدمة المدنية والتأمينات تقرير الوزارة بشأن الموضوع الذي يقف أمامه مجلس الشورى، استعرض من خلاله جهود الوزارة بشأن تنفيذ التوجيهات العليا فيما يخص استيعاب العدد الذي شمله التوجيه، وبما يكفل التوزيع العادل لهذه الوظائف وفق معيار الاقدمية.

بعد ذلك قدم أعضاء مجلس الشورى جملة من المداخلات المتصلة بالتقرير المقدم من الوزارة عبرت في مجملها عن الجهود التي تبذلها الوزارة تجاه التوجيهات العليا الخاصة بشأن استيعاب ٢٥٪ من خريجي الجامعات.

وشددت المناقشات على أهمية الإحاطة بكافة الإشكاليات الناجمة عن توظيف هذا القدر الكبير من الخريجين، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتمادات المرصودة للوظائف الجديدة، وبحيث لا تؤثر على الاعتمادات المرصودة في الميزانية العامة لفائدة المشاريع الإنمائية والبرامج الاستثمارية ذات الصلة بالخدمات، كما شددت على أهمية أن تتطابق تخصصات المشمولين بالتوظيف مع حاجات وحدات الخدمة العامة.

وأكدت مناقشات أعضاء المجلس على اعتماد معايير حقيقية في توزيع الوظائف الجديدة، بحيث يسبق معيار النوعية معيار الاقدمية الذي تم اعتماده كأساس في توزيع هذه الوظائف.

☐ مجلس الشورى يوصي باعتماد معايير حقيقية للتوزيع

☐ الخدمة المدنية: اعتماد نظام آلي للمفاضلة بين طالبي التوظيف وفق معايير الأقدمية